الأمم المتحدة
S/2016/931
مجلس الأمن
Distr.: General
4 November 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

خلال الفترة ما بين ٢٥ حزيران/يونيه و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير تقييماً شاملاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقريري السابق المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (S/2016/572).

٢ - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) ظلت هادئة عموما، بما في ذلك في سياق الذكرى السنوية العاشرة لتزاع تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٦ وما يتصل به من تصريحات صدرت عن الجانبين. وارتفعت حدة التوتر بين سكان منطقة شبعا أثناء أعمال البناء التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق في مزارع شبعا. وأكدت السلطات الإسرائيلية واللبنانية التزامها بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبوقف الأعمال العدائية، وبالاستقرار على طول الخط الأزرق. وتابعت منسقتي الخاصة لشؤون لبنان والقوة المؤقتة التنسيق بينهما وفقا لذلك. غير أنه لم يحرز أي تقدم بشأن الالتزامات المتبقية للطرفين بموجب القرار وبشأن التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

٣ - وبات الاستقرار في لبنان مرهونا بصورة متزايدة بالتزاع السوري وعرضة للخطر بسببه. ولا تزال الحالة الأمنية هادئة نسبيا بفضل استمرار الأداء القوي للجيش اللبناني إلى حد كبير على طول الحدود مع سورية ولأجهزة الأمن الأخرى التي تقوم بعمليات مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، استمر خطر الهجمات الإرهابية، على غرار التفجيرين الانتحاريين اللذين وقعا في بلدة القاع في ٢٧ حزيران/يونيه، والتفجير الذي وقع في زحلة في ٣١ آب/أغسطس. ولا يزال الوضع في المناطق الحدودية غير مستقر، والجيش اللبناني مستمر في القيام بعمليات ضد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة.

091116 091116 16-19322 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير إنجازا كبيرا في حل مشكلة الفراغ الرئاسي الذي استمر سنتين ونصف السنة، وباتت حكومة رئيس الوزراء تمام سلام من جراء هذا الحل حكومة تصريف أعمال. ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة وبيانها الوزاري، في حين تجري الأعمال التحضيرية للانتخابات النيابية في عام ٢٠١٧. وفي الاجتماع الذي عقدته مع رئيس الوزراء سلام في ٢٠ أيلول/سبتمبر على هامش دورة الجمعية العامة، أعربت عن أملي في انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة تقوم بأعمالها وانتخاب مجلس نواب للبنان. وناقشنا الأثر المستمر للنزاع السوري على لبنان، ورحبت بالإجماع الدولي على دعم أمن البلد واستقراره، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة إلى الجيش اللبناني. كما شكرت لبنان على ضيافته الكريمة للاجئين من الجمهورية العربية السورية، وشددت على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بالمزيد من أجل تقاسم المسؤولية عن مساعدة اللاجئين الموجودين في لبنان.

٥ - وظل عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مستقرا في لبنان، نتيجةً للسياسة التي اعتمدتها الحكومة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بعدم السماح لهم بالدخول إلا في الحالات الإنسانية الاستثنائية. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية ٥١٣ ٠٣٣ ١ لاجئا، بما في ذلك ٤٧,١٣٨ لاجئا في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين الذي عُقد في ٢٠ أيلول/سبتمبر، سلط رئيس الوزراء سلام الضوء على المشاكل الحادة التي خلقتها أزمة اللاجئين بالنسبة لاستقرار البلد وأمنه واقتصاده، والخدمات العامة التي يقدمها، وأكد أن لبنان لا يستطيع أن يتحمل لوحده هذا ''التحدي الوجودي''.

٦ - وظلت الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هادئة عموما باستثناء مخيم عين الحلوة الذي اشتدت فيه حدة التوتر بعد استسلام عشرات الفلسطينيين المشتبه في ضلوعهم في أنشطة قتالية منذ ٢٤ تموز/يوليه إلى الجيش اللبناني. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، قام الجيش اللبناني بعملية استثنائية داخل مخيم عين الحلوة من أجل اعتقال مواطن فلسطيني يشتبه في أنه عضو بارز في تنظيم الدولة الإسلامية كان يخطط للقيام بهجمات إرهابية في لبنان. وقامت منسقتي الخاصة بزيارة المخيم لدعم الجهود الرامية إلى المحافظة على الاستقرار هناك.

ثانيا – تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف – الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧ – في ١٩ آب/أغسطس، بعد اشتداد حدة التوتر لعدة أيام، احتشد حوالي ٢٠٠ شخص، بمن فيهم عدد من الصحفيين، بالقرب من موقع الأمم المتحدة 4-7C جنوب قرية شبعا احتجاجا على الأعمال التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي، والتي بدأت في ٧ آب/أغسطس، لشق طريق للسيارات في منطقة مزارع شبعا المتنازع عليها جنوب الخط الأزرق. وقبل المظاهرة، تدخل أفراد من الجيش اللبناني والقوة المؤقتة لدى أهالي المنطقة بغية التخفيف من حدة التوتر ومنع وقوع حوادث عند الخط الأزرق. وخلال التظاهرة، عبر ١٠٠ فرد، بقيادة نائب عن المنطقة، إلى جنوب الخط الأزرق على الرغم من تحذيرات الجيش اللبناني والقوة المؤقتة. وظل أفراد الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي بعيدين بعض الشيء عن الخط الأزرق. وعاد المتظاهرون إلى شمال الخط الأزرق بعد ذلك بفترة وجيزة، دون وقوع أي حادث. وفي وقت لاحق، ركزت أنشطة القوة المؤقتة والجيش اللبناني في المنطقة على مواصلة نزع فتيل التوتر.

٨ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الانتهاكات البرية للخط الأزرق يرتكبها الرعاة بالدرجة الرئيسية الذين يرعون أغنامهم في منطقتي مزارع شبعا والبسطرة (القطاع الشرقي) والمزارعون الذي كانوا يزرعون حقولهم في منطقة الرميش (القطاع الغربي)، على الرغم من تحذيرات القوة المؤقتة. وفي ١٦ تموز/يوليه، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي طلقات تحذيرية في الهواء وصادر لفترة قصيرة قطيع أحد الرعاة كان قد عبر إلى جنوب الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا. وبعد ذلك أفرج جيش الدفاع الإسرائيلي عن القطيع. وعلى غرار الأنماط الموسمية التي لوحظت سابقا، انتهك مدنيون لبنانيون الخط الأزرق عندما كانوا يسبحون في نهر الوزاني. وفي مناسبتين، عبرت مجموعات مؤلفة من ثلاثة وستة أشخاص، على التوالي، إلى جنوب الخط الأزرق والتقطت صورا بالقرب من العديسة، وميس الجبل وحولا (القطاع الشرقي). وعبر عمال بناء مدنيون لبنانيون إلى جنوب الخط الأزرق في عدة مناسبات عندما كانوا يقومون بمد أنابيب الصرف الصحي وتعبيد طريق الوصول إلى بئر في منطقة بليدا (القطاع الشرقي). وفي ١٨ آب/أغسطس، لاحظت القوة المؤقتة أربعة أفراد من فرع مخابرات الجيش اللبناني يعبرون مسافة ١٠ أمتار تقريبا جنوب الخط الأزرق لمدة خمس دقائق تقريبا بجوار الرميش.

٩ – وكانت القوة المؤقتة تتمتع عموما بحرية كاملة في الحركة في جميع أنحاء منطقة عملياتها. وفي بعض الحوادث المعزولة، عوملت القوة المؤقتة معاملة غير ودية وعُرقلت

حركتها، لا سيما في القطاع الغربي. وفي أخطر حادث وقع خلال ليلة ٢٨ آب/أغسطس، أوقفت دورية تابعة للقوة المؤقتة من قبل مجموعة مؤلفة من أكثر من ٤٠ فردا في بنت جبيل (القطاع الغربي) وادعى هؤلاء أن الدورية التقطت صورا لأهالي المنطقة. وتطور الموقف مع المجموعة إلى مواجهة تعرضت الدورية خلالها إلى تهديدات سلوكية وجرى تنفيس هواء بعض عجلات المركبات. وجرى حل المشكلة بمساعدة الجيش اللبناني.

١٠ - وفي حادث آخر وقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر، رصدت دورية لفريق المراقبين في لبنان من على بعد تسعة رجال بالزي المدني، يحملون كاميرات وعصي خشبية، ينتهكون الخط الأزرق شمال شرق كفر كيلا. وفي وقت لاحق، ركض الرجال الذين عبروا الخط الأزرق نحو مركبة الفريق وطوقوها، وألحقوا أضرارا بالسيارة نتيجة رشقها بالحجارة وضربها بالعصي. ولم يصب أحد من أفراد الفريق بأذى وتمكنت الدورية من مغادرة المكان. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أصيب بعض الرجال التسعة بجروح عندما انفجر بهم لغم على بعد نحو كيلومترين إلى الشمال من موقع الأمم المتحدة ٩-٦٤ في منطقة قريبة من الخط الأزرق.

١١ - وأكد رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة للمحاورين من الجيش اللبناني على أن ولاية القوة المؤقتة تقتضي حرية التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها. ويسعى الجيش اللبناني إلى ضمان أن يفهم السكان المحليون أن القوة المؤقتة يجب أن تسير دوريات بمفردها ودون عوائق في منطقة العمليات.

١٢ - وظلت القوة المؤقتة تلاحظ وجود مدنيين يحملون أسلحة غير مأذون بها، معظمها بنادق صيد في منطقة العمليات. ومع بدء موسم الصيد، ازداد عدد الحوادث زيادة كبيرة، ولا سيما في مناطق البسطرة وميس الجبل وبليدا (القطاع الشرقي). وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، دعا الجيش اللبناني المواطنين اللبنانيين إلى التقيد بحظر الصيد والامتناع عن حمل الأسلحة من أي نوع في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، لاحظت القوة المؤقتة اثنين من الصيادين المسلحين في دبل (القطاع الغربي) اللذين ألقي القبض عليهما من جانب أفراد من الجيش اللبناني. وفي عدة مناسبات، لاحظت القوة المؤقتة وجود أسلحة صغيرة أو إطلاق نار بهذه الأسلحة، بما في ذلك أثناء الأعراس وفي مراسم الدفن. وفي جميع الحالات، أبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بوقوع الانتهاكات.

١٣ - وظل جيش الدفاع الإسرائيلي يؤكد أن حزب الله يحتفظ ببنية تحتية وبمعدات عسكرية في جنوب لبنان. وتراقب القوةُ منطقة العمليات والخط الأزرق، وتُبلغ بجميع انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي ترصدها، بما في ذلك وجود عناصر مسلحة

أو أسلحة غير مأذون بها. ووفقا للولاية المنوطة بها، فإن القوة لا تفتش الممتلكات الخاصة بصورة استباقية بحثا عن الأسلحة في الجنوب ما لم يكن لديها أدلة معقولة عن وقوع انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك تهديد وشيك بتنفيذ نشاط عدائي انطلاقا من ذلك الموقع. وإذا وردت معلومات محددة بشأن وجودٍ غير شرعي لعناصر مسلحة أو أسلحة أو بنية أساسية داخل منطقة عملياتها، فإن القوة المؤقتة تظل مصممة على اتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتعاون مع الجيش اللبناني، بجميع الوسائل المتاحة ضمن حدود ولايتها وقدراتها. وحتى الآن، لم تجد القوة المؤقتة دليلا على نقلٍ غير مأذون به لأسلحة إلى منطقة عملياتها، ولم يقدَّم إليها مثل هذا الدليل. وواصلت قيادة الجيش اللبناني التأكيد على أنها ستتخذ إجراءات فورية لوضع حد لأي نشاط غير قانوني يخالف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية ذات الصلة.

١٤ - وواصلت إسرائيل انتهاك المجال الجوي اللبناني بشكل شبه يومي، وكان معظم انتهاكاتها بواسطة طائرات مسيَّرة بدون طيار، وباستخدام طائرات ثابتة الجناحين أيضا، منها مقاتِلات نفاثة، مما يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وقد احتجت القوة لدى جيش الدفاع الإسرائيلي على هذه الانتهاكات، وطلبت من حكومة إسرائيل وقفها فورا. كما احتجت حكومة لبنان لدى القوة على هذه الانتهاكات.

١٥ - وواصلت إسرائيل احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وحتى الآن، لم تُجِب إسرائيل على الاقتراح الذي قدمته القوة إلى كل من الطرفين في عام ٢٠١١ بشأن ترتيبات أمنية ترمي إلى تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة. وقد أبلغ الجيش اللبناني القوةَ المؤقتة في تموز/يوليه ٢٠١١ بموافقته على الاقتراح.

١٦ - وظلت العلاقات بين القوة المؤقتة والسكان المحليين علاقة إيجابية وكانت البعثة تلتقي بانتظام مع ممثليهم. وبالإضافة إلى عقد اجتماعات منفصلة مع الممثلين الدينيين وممثلي البلديات، واصلت القوة المؤقتة تنفيذ مشاريع سريعة الأثر تركز على تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وتعزيز تمكين المرأة. وواصلت القوة المؤقتة دعم بناء قدرات الدفاع المدني اللبناني في مكافحة الحرائق والتعاون المدني - العسكري مع الجيش اللبناني. وقدمت وحدات القوة المؤقتة المساعدة الطبية والمساعدة في مجالَيْ طب الأسنان والطب البيطري للسكان المحليين.

١٧ - ولدى الجيش اللبناني لواءان متمركزان في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. وفي ضوء الحالة الأمنية المتوترة على طول الحدود الشرقية مع الجمهورية العربية السورية، عزز

الجيش اللبناني تواجده في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة عمليات القوة المؤقتة (قرية شبعا ومنطقة العرقوب). وأثناء اشتداد حدة التوتر في منطقة مزارع شبعا، نشر الجيش اللبناني تعزيزات مؤقتة. وفي إطار تناوب القوات في البلد، استبدل الجيش اللبناني اللواء المتمركز في القطاع الشرقي من منطقة عمليات القوة المؤقتة في تشرين الأول/أكتوبر.

١٨ - وقامت القوة بما متوسطه ١٣ ٣٣٧ نشاطاً عملياتياً شهريا في جميع أنحاء منطقة العمليات، وشمل ذلك تسيير الدوريات وإقامة نقاط التفتيش والاضطلاع بمهام المراقبة. وظلت نسبة الأنشطة العملياتية التي تقوم بها القوة المؤقتة بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، حوالي ١٠ في المائة. وواصلت القوة المؤقتة والجيش اللبناني تسيير دوريات راجلة في القرى والمناطق الحضرية، مما أتاح فرصا للاتصال المباشر المنتظم بين حفظة السلام والسكان المحليين.

١٩ - ووفقا لولايتها، استمرت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة، التي تتألف حاليا من فرقاطتين وثلاثة طرادات وزورقين سريعين من زوارق خفر السواحل، في تنفيذ أنشطة في مجال الاعتراض البحري، وقدمت التدريب للقوات البحرية التابعة للجيش اللبناني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترضت فرقة العمل البحرية ٠٣٩ ٢ سفينة. وقامت السلطات اللبنانية بتفتيش ٥١٦ سفينة وإخلاء سبيلها. وأجرت القوة المؤقتة ما مجموعه ٣١٢ تمرينا وحلقة عمل ودورة تدريبية بالاشتراك مع الجيش اللبناني، من بينها ٢٠٩ مع البحرية اللبنانية، مما أسهم في تعزيز القدرات العملياتية والفعالية، بما في ذلك تمرينات على الحظر البحري، واستخدام الرادارات الساحلية وتفتيش السفن والدعم الطبي، فضلا عن الفهم المتبادل للعمليات.

٢٠ - وحافظت فرقة العمل البحرية على وجودها البارز في الجزء الجنوبي من منطقة العمليات البحرية لمنع توتر العلاقات بين إسرائيل ولبنان. ولا تشمل ولاية القوة المؤقتة مراقبة خط العوامات الذي أقامته إسرائيل بصورة انفرادية والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية ولا الأمم المتحدة. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي القيام بأنشطة صيانة متكررة للعوامات، مستعينا في بعض الأحيان بالغواصين. وفي عدة مناسبات، أطلقت زوارق دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي جنوب خط العوامات النار من مدافع رشاشة أو مشاعل مضيئة أو ألقت عبوات متفجرة لإبعاد قوارب صيد لبنانية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢١ - ظل رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة على اتصال مستمر مع السلطات اللبنانية والإسرائيلية على الصعيد الثنائي وقاما بتيسير اجتماعين من الاجتماعات الثلاثية، بما في ذلك

سبل إيجاد حلول ملموسة لمصادر التوتر المحلية وبالتالي المساهمة في بناء الثقة بين الجانبين. وفي المنتدى الثلاثي وفي الاجتماعات الثنائية مع القوة المؤقتة، أعربت الأطراف باستمرار عن التزامها كما برهنت على هذا الالتزام بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) واحترام الاستقرار والحفاظ عليه على امتداد الخط الأزرق. وأكد كلا الجانبين للقوة المؤقتة حرصهما على عدم السماح للأحداث التي تجري في الجمهورية العربية السورية بزعزعة الاستقرار في جنوب لبنان وشمال إسرائيل.

٢٢ - ومع ذلك، ازدادت حدة التوتر في بعض الأحيان بالقرب من الخط الأزرق، ولا سيما ردا على الأعمال التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا، جنوب الخط الأزرق. وبعدما أرسل جيش الدفاع الإسرائيلي بلاغا أوليا إلى القوة المؤقتة لإبلاغها بعزمه البدء بأعمال تشييد في ٧ آب/أغسطس، طلبت القوة على الفور تفاصيل عن طبيعة الأعمال المقترحة والغرض منها ونطاقها، وطلبت من جيش الدفاع الإسرائيلي أن يعطيها الوقت للتنسيق مع الجيش اللبناني. وقدم الجيش اللبناني احتجاجا شديد اللهجة إلى القوة المؤقتة على أعمال البناء، واعتبرها ''تجري داخل مزارع شبعا اللبنانية المحتلة'' و ''تؤثر على طبيعة الأرض وتغير تضاريسها''. وظل رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة على اتصال مستمر مع الجانبين، بغية إيجاد حل منسق ومتفق عليه، فضلا عن تخفيف حدة التوتر في المنطقة الواقعة على الجانب اللبناني ومنع وقوع حوادث. وقد نوقشت هذه المسألة مرتين في الاجتماعات الثلاثية في ٢٥ آب/أغسطس و ٢٢ أيلول/سبتمبر، بينما ظلت أعمال البناء جارية. وعززت القوة المؤقتة تواجدها في المنطقة بأمور من بينها زيادة عدد المراقبين من فريق المراقبين في لبنان، وكثفت من نشاطها الرصدي. وقام الجيش اللبناني أيضا برصد الوضع، بما في ذلك عن طريق إرسال تعزيزات إلى المنطقة قبل مظاهرة أعلن عن خروجها في ٢١ آب/أغسطس، وبهذا منع ارتكاب المزيد من الانتهاكات للخط الأزرق وحافظ على الهدوء بين السكان قدر الإمكان.

٢٣ - وواصلت الأطراف الانخراط بنشاط وبطريقة بناءة في الاجتماعات الثلاثية التي قامت القوة المؤقتة بتيسيرها بانتظام وبحثت خلالها انتهاكات قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الانتهاكات البرية والانتهاكات الجوية الإسرائيلية، واستمرار احتلال شمال قرية الغجر. وأثارت الأطراف أيضا مسألة الأنشطة التي تعتبر استفزازات من جانب الطرف الآخر. وأحد الأهداف الرئيسية من مشاركة القوة المؤقتة من خلال الآلية الثلاثية وعلى الصعيد الثنائي هو مساعدة الأطراف في التوصل إلى ترتيبات أمنية وتدابير لبناء

الثقة مناسبة للجانبين للحد من إمكانية نشوء توتر أو وقوع حوادث في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق، بما في ذلك الحوادث المرتبطة بالأنشطة الزراعية الموسمية.

٢٤ - كما شجعت القوةُ المؤقتة الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي على زيادة استخدام آلية الاتصال القائمة بصفة استباقية لتبادل المعلومات عن الأنشطة وعمليات النشر المقررة، ولا سيما في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق. وأبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة سلفا عن تمرين سيجري في منطقة العرقوب في ١٥ أيلول/سبتمبر، مما سمح للقوة المؤقتة بإبلاغ جيش الدفاع الإسرائيلي على النحو الواجب وأن تكون حاضرة على جانبي الخط الأزرق طوال التمرين.

٢٥ - وواصلت القوة جهودها لدى الأطراف لتحديد علامات الخط الأزرق بشكل واضح على الأرض. وقدمت أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة الدعم في عملية وضع العلامات من خلال تطهير ممرات الوصول عبر حقول الألغام إلى ستة مواقع سيجري وضع علامات فيها. واكتمل تثبيت أربع علامات، وما زال هناك ٢٠ علامة قيد التثبيت؛ وهناك ٥١ نقطة في مرحلة القياس و ١٥ نقطة لم تتحقق الأطراف من صحة مكانها بعد. وواصلت القوة المؤقتة أيضا ترميم العلامات القائمة لكفالة سلامتها وأداء وظيفتها. ونتيجة لذلك، فيما يلي الرقم الإجمالي للعمل المحرز على الخط الأزرق حتى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦: أزيلت الألغام من ٣٢٥ مكانا لتثبيت العلامات، وقيست ٢٧٣ علامة، وشيدت ٢٥٥ علامة وجرى التحقق من صحة ٢٣٨ علامة ورممت ١٨٤ علامة.

٢٦ - ولم يحرَز بعد أي تقدم صوب إنشاء مكتب اتصال تابع للقوة المؤقتة في تل أبيب.

٢٧ - وكجزء من عملية الحوار الاستراتيجي مع الجيش اللبناني، واصلت القوة المؤقتة الجهود الرامية إلى تعزيز المساعدة المقدمة من الجهات المانحة الدولية إلى الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وبالتعاون مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، شاركت القوة المؤقتة في اللجنة العسكرية التنفيذية التابعة للجيش اللبناني وأجرت مشاورات مع ممثلي الجهات المانحة الدولية في بيروت، بهدف تيسير تعبئة الموارد من أجل الجيش اللبناني دعما للمسؤوليات التي يضطلع بها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٨ - وإذ يضع في اعتباره الأولويات الاستراتيجية والتوصيات التي حددها الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/151) نتيجة للاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة، أعرب مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٥ (٢٠١٦) عن الحاجة إلى متابعتها وتحديثها. وبالإضافة إلى ذلك، طلب إلي مجلس الأمن، وفقا لأفضل الممارسات العالمية لحفظ السلام، إجراء استعراض استراتيجي للقوة المؤقتة، ودراسة هيكل العناصر العسكرية والمدنية والموارد

ذات الصلة، في محاولة لضمان أن تكون القوة مشكلة على أنسب وجه للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها. وفي هذا الصدد، ستقوم إدارة عمليات حفظ السلام بالتشاور مع عدد من الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات، فضلا عن القوة المؤقتة، بشأن أفضل السبل للمضي قدما. وتعتزم إدارة عمليات حفظ السلام، بالتنسيق الوثيق مع القوة المؤقتة، إتمام الاستعراض بحلول شباط/فبراير ٢٠١٧. وإني أعتزم تقديم النتائج والاستنتاجات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض إلى مجلس الأمن فور الانتهاء منه.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٢٩ - لا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة لبنان يحدّ من قدرة الدولة على بسط سيادتها وسلطتها بشكل كامل على أراضيها. وذكر الممثل الدائم لإسرائيل في بيان أدلى به أمام مجلس الأمن في ١٢ تموز/يوليه، أن حزب الله لم يتوقف قط عن الحشد العسكري وتعزيز ترسانته العسكرية منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مؤكدا أن الحزب يمتلك حاليا أكثر من ٠٠٠ ١٢٠ من الصواريخ والقذائف، بالمقارنة مع ٠٠٠ ٧ صاروخ في عام ٢٠٠٦. كما أكد أن ”حزب الله قد حول قرى جنوب لبنان إلى بؤر للإرهاب“ بوضع قاذفات الصواريخ وتخزين القذائف في المناطق المدنية، وحذر من أن إسرائيل سوف تدافع عن مواطنيها بأكثر الطرق الممكنة عزما وقوة من أي ”حسابات خاطئة“ لحزب الله. وفي خطاب ألقاه في ١٣ آب/أغسطس، تحدث الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله عن استمرار الردع المتبادل بين حزب الله وإسرائيل، وأكد مجددا أن ”ليس هناك نقطة واحدة في فلسطين المحتلة لا يمكن استهدافها بصواريخ المقاومة في لبنان“. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن محمد رعد، رئيس الكتلة النيابية لحزب الله، ”نحن في المقاومة نزداد قوة وعدة وعتادا، ونتدرب على أسلحة جديدة لم نستخدمها من قبل“.

٣٠ - ومنذ ١ آب/أغسطس، أفادت تقارير أن الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية قامت باعتقال ٢١٧ فردا يشتبه في انتمائهم إلى جماعات متطرفة أو كانوا ضالعين في أنشطة إرهابية في جميع أنحاء لبنان، وبذلك بلغ مجموع عدد الاعتقالات المتصلة بالإرهاب منذ كانون الثاني/يناير أكثر من ٠٠٠ ١. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، اتهم اثنان من ضباط المخابرات السورية لتورطهم المزعوم في التفجيرين الانتحاريين ضد مسجدين من مساجد المسلمين السنة في طرابلس في عام ٢٠١٣. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن الجيش اللبناني ومديرية الأمن العام ألقيا القبض على عشر خلايا إرهابية نائمة في مختلف أنحاء البلد بشبهة التخطيط لهجمات خلال عاشوراء، بما في ذلك اثنان من المفجرين الانتحاريين التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية كانا يحضران لهجمات ضد مواقع دينية في ضاحية بيروت الجنوبية.

وتفيد التقارير أيضا بأن سلطات الأمن فككت خلية إرهابية وعثرت على مستودع للأسلحة في بحمدون كان تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة يتزودان منه بالأسلحة، وصادرت كميات كبيرة من الأسلحة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ألقت السلطات القبض على أحد كبار أعضاء جبهة النصرة في عرسال. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت مديرية الأمن العام القبض على ثمانية مواطنين سوريين ينتمون إلى جماعات إرهابية بتهمة التحضير لسلسلة من الهجمات الانتحارية ضد دوريات القوة المؤقتة وكذلك في المناطق السياحية.

٣١ - ولم يحرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، والتي ما زالت تنتقص من السيادة اللبنانية وتعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود بفعالية.

٣٢ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن حزب التوحيد العربي عن تشكيل ''ألوية التوحيد'' لتعمل في جميع المناطق اللبنانية إلى جانب الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية. وجاء الإعلان بعدما أفادت تقارير عن القيام بمبادرة محلية للدفاع عن النفس في مختلف الأماكن، بما في ذلك في أعقاب الهجمات التي وقعت في القاع.

٣٣ - ولا يزال الوضع في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين يتسم بالتوتر في سياق الجهود الاستخباراتية المستمرة من جانب الجيش اللبناني والفصائل الفلسطينية للحد من وجود الجماعات المتطرفة. وفي ٢٦ تموز/يوليه، أفاد الجيش اللبناني بأنه أفشل مخططات لتنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة للقيام بهجمات إرهابية داخل المخيم وخارجه، بما في ذلك في صيدا وبيروت. واعتبارا من ٢٤ تموز/يوليه فصاعدا، سلم نحو ٦٠ فردا، من بينهم ١٠ شخصيات بارزة يشتبه في انتمائهم للجماعات المتطرفة، أنفسهم إلى الجيش اللبناني في إطار اتفاق بين السلطات اللبنانية والفصائل الفلسطينية. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر اندلعت اضطرابات في المخيم عقب اغتيال فلسطيني متهم بأنه مخبر للجيش اللبناني وتسببت الاضطرابات بإغلاق المؤسسات المرتبطة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمدة يومين. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، اعتقل الجيش اللبناني داخل مخيم عين الحلوة عماد ياسين أحد الأمراء المزعومين لتنظيم الدولة الإسلامية، وهو مواطن فلسطيني يشتبه في أنه قام بحملة تفجير في جميع أنحاء لبنان بتكليف من منظمات إرهابية.

٣٤ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أجرت حكومة لبنان، بدعم من منسقتي الخاصة، مشاورات على نطاق البلد لوضع خطة عمل وطنية من أجل منع التطرف المصحوب بالعنف. واستنادا إلى استراتيجية الأمم المتحدة لمنع التطرف المصحوب بالعنف في لبنان، من المتوقع أن يشارك

في المشاورات طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، لتمكين السلطات اللبنانية من اتخاذ تدابير وقائية عملية.

دال - حظر الأسلحة ومراقبة الحدود

٣٥ - استمرت المزاعم التي تفيد باستمرار نقل الأسلحة إلى حزب الله. وفي خطاب ألقاه في ٢٤ حزيران/يونيه، ذكر زعيم حزب الله حسن نصر الله أن ''ميزانية حزب الله، ومرتباته ونفقاته وترسانة أسلحته كلها من جمهورية إيران الإسلامية'' وأن ''الأموال تصل إلى حزب الله مثلما يستلم الصواريخ التي يهدد بها إسرائيل'' وشكر إيران على دعمها. وفي رسالة موجهة إلي مؤرخة ٥ تموز/يوليه، استشهد الممثل الدائم لإسرائيل بهذه البيانات، وطلب مني أن أطالب جمهورية إيران الإسلامية بالامتثال لأحكام القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ''الكف عن نقل أسلحة إلى منظمات إرهابية''. وتنظر الأمم المتحدة إلى هذه الادعاءات نظرة جدية، ولا سيما في ضوء البيانات الصادرة عن الأمين العام لحزب الله، ولكنها ليست في وضع يسمح لها بالتحقق من صحتها بطريقة مستقلة.

٣٦ - ولا يزال حزب الله يشارك علنا في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية وتفيد التقارير بأن هناك لبنانيين آخرين انضموا أيضا إلى جماعات مسلحة تقاتل هناك. وقال حسن نصر الله أيضا في الخطاب الذي ألقاه في ٢٤ حزيران/يونيه، إن حزب الله سيزيد من تواجده ''الكبير'' في حلب، وسوف يظل يشارك في القتال هناك، وأشار إلى أنه لا يمكن فصل لبنان عن التطورات في المنطقة، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية والعراق.

٣٧ - وطرأ انخفاض آخر على حوادث إطلاق النار المسجلة عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان، بما في ذلك تسعة حوادث إطلاق نار وتسع حوادث قصف مدفعي. ولكن الوضع على طول الحدود لا يزال متوترا، ويقوم الجيش اللبناني بعمليات مستمرة للتصدي للتهديدات ومحاولات تسلل المتطرفين المسلحين. وتركزت الاشتباكات مع المقاتلين، بما في ذلك مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، في محيط بلدات عرسال ورأس بعلبك والقاع. وفي ١٥ آب/أغسطس، انفجرت قنبلة مزروعة على جانب الطريق بمركبة للجيش اللبناني خارج عرسال، مما أسفر عن إصابة خمسة جنود بجروح طفيفة. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام مقاتلون يشتبه في أنهم من تنظيم الدولة الإسلامية بقتل ضابط في الجيش اللبناني في عرسال. كما واصل حزب الله المشاركة في القتال مع تنظيم الدولة وجبهة النصرة في المنطقة الحدودية، وازداد عدد الاشتباكات التي وقعت بين المقاتلين من هاتين المجموعتين.

٣٨ - ويستمر تنفيذ الخطط الأمنية لطرابلس ومحافظة البقاع وجنوبي بيروت. ففي ٢٧ حزيران/يونيه، فجر ثمانية من المفجرين الانتحاريين أنفسهم في الحدود الشمالية الشرقية لبلدة القاع، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص آخرين. ولم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن هذا الهجوم الأول من نوعه في قرية مسيحية في لبنان منذ بداية النزاع السوري. وطلب رئيس الوزراء سلام علنا من السكان الامتناع عن ''الدفاع الفوضوي عن النفس''. وصرح وزير الداخلية نهاد المشنوق أن المهاجمين ليسوا من اللاجئين السوريين المحليين، ولم تتحقق المخاوف من شن هجمات انتقامية على اللاجئين. وفي ١٤ تموز/يوليه، اتهم ثلاثة من المشتبه فيهم بالمشاركة في الهجوم. وفي ٣١ آب/أغسطس، انفجرت قنبلة مزروعة على جانب الطريق في مدينة زحلة القريبة، وأسفر الانفجار عن مقتل امرأة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وجه المدعي العام العسكري تهمة إلى الشيخ بسام الطراس فيما يتعلق بالتفجير بشبهة الارتباط بمقاتلي تنظيم الدولة. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، زارت منسقتي الخاصة الجزء الشمالي الشرقي من المنطقة الحدودية، بما في ذلك بلدة القاع وزحلة والهرمل واللبوه لدعم الاعتدال الذي أبداه السكان المحليون بعد الهجمات ولدعم أعمال الجيش اللبناني.

٣٩ - وواصلت القواتُ المسلحة اللبنانية تحديث خطتها لتطوير القدرات من أجل تحسين الاستجابة للتحديات الأمنية. واستمر تقديم المساعدة الدولية إلى القوات المسلحة اللبنانية، بما في ذلك تسليمها معدات من الولايات المتحدة الأمريكية تزيد قيمتها على ٥٠ مليون دولار واستمرار المساعدة المقدمة إليها من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجهات أخرى من أجل تعزيز قدرتها على مراقبة الحدود. واستمر إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى إكمال نشر الكتائب الحدودية البرية وأبراج المراقبة على طول المنطقة الحدودية بأسرها. وبحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت تعيينات عسكرية رفيعة المستوى قد أُكدت بعد أن ظلت معلقةً لفترة من الوقت، بما في ذلك تمديد فترة خدمة جان قهوجي، قائد القوات المسلحة اللبنانية، لمدة سنة أخرى.

٤٠ - وفي متابعة لنتائج مؤتمر لندن المعقود بشأن سورية، استعرضت السلطات اللبنانية الإطار الذي ينظم قدرة اللاجئين السوريين على الانضمام إلى سوق العمل. واستعاضت عن ''التعهد بالامتناع عن العمل'' الذي كان من المقرر أن يُطلب إلى جميع اللاجئين توقيعه بوثيقة أخرى هي ''التعهد بالتقيد بالقانون اللبناني''، وذلك لإتاحة استخدام اللاجئين السوريين بصورة قانونية في القطاعات المأذون لهم بالعمل فيها. ولا تزال المناقشات التي تتناول الإلغاء المؤقت لرسوم الإقامة جاريةً. وتعمل مفوضية شؤون اللاجئين ووزارة الشؤون

الاجتماعية على إعداد ''شهادة توثيق'' من شأنها أن توضح المركز القانوني للاجئين وتتيح لهم قدرا أكبر من حرية الحركة في لبنان.

٤١ - وعلى الرغم من كثافة المساعدة الدولية، لم يتسن للاجئين بعد الاعتماد على النفس وهم يعيشون على حد الكفاف بعد أن استنفدوا مواردهم المحدودة. ويعيش نحو ٧١ في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان دون خط الفقر في أوضاعٍ تتسم بعدم استقرار المدخول الغذائي والتغذية وبصعوبات في قطاع الإسكان. ويعيش حوالي ٣٠ في المائة من اللبنانيين أيضا دون خط الفقر، بينما تعيش نسبة ١٠ في المائة في فقر مدقِع.

٤٢ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، بلغت الموارد المتاحة للبنان ١,٥٧ بليون دولار، علماً بأن مبلغ ١,٢٢ بليون دولار كان قد صُرف بالفعل أو جرى التعهد به لعام ٢٠١٦. وتشمل هذه الموارد مبلغ ٩٧٩ مليون دولار مقدماً إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لصالح خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين لعام ٢٠١٦ التي يتوافر لها التمويل حالياً بنسبة ٤٧ في المائة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٤٨ في المائة في التمويل الدولي لصالح لبنان منذ شهر حزيران/يونيه. وفي الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة التوجيهية لآلية القروض الميسرة في بيروت في ٢٨ تموز/يوليه، قدم لبنان ثلاثة مشاريع ذات أولوية وطلب دعماً قيمته ٢٩٣ مليون دولار يُقدم في شكل قرض بشروط ميسرة.

٤٣ - وانخفض عدد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية من ٤٠ ٠٠٠ إلى ٣٠ ٠٠٠ شخص. ومن المقدر أن ٦٥ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان و ٩٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية يعانون من الفقر، ويبلغ معدل البطالة في صفوف المجموعة الأولى نسبة ٢٣ في المائة ونسبة ٥٣ في المائة في صفوف المجموعة الثانية. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الاتحاد الأوروبي تخصيص اعتمادٍ جديد قدره ١٣ مليون دولار لإعادة إعمار مخيم نهر البارد.

٤٤ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت حكومة لبنان رسمياً إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الخاص بلبنان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. ويستند الإطار إلى نهج يدعو إلى ''لبنان موحد''، وهو يضع لمنظومة الأمم المتحدة في لبنان استجابةً متكاملة من أجل المساعدة على التصدي للمخاطر التي تهدد الاستقرار ومنع نشوب النزاع وتحسين الآفاق الاجتماعية والاقتصادية.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٥ - استمر نشرُ خمسة أفرقة للإزالة اليدوية للألغام وفريق للتخلص من المعدات المتفجرة وفريق للإزالة الآلية للألغام في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة. وقامت أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة بتطهير ٢٠٨ ١ أمتار مربعة من الأراضي لإتاحة الوصول إلى النقاط الواقعة على طول الخط الأزرق، ودمرت ٢٣ صنفاً. وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٥٦ زيارة للتأكد من الجودة في مواقع إزالة الألغام وتسع زيارات لرصد السلامة في مواقع الصيانة، كما عقدت خمس دورات تدريبية عن السلامة فيما يتعلق بالألغام الأرضية/مخلفات الحرب من المتفجرات. وسلّمت الدائرةُ معداتٍ لإزالة الألغام إلى المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام. وفي أعقاب حادث انفجار اللغم الذي وقع في ١٤ أيلول/سبتمبر، حددت القوة المؤقتة تدابير إضافية للتخفيف من مخاطر وقوع حوادث تتعلق بالألغام الأرضية/مخلفات الحرب من المتفجرات في المستقبل.

واو - ترسيم الحدود

٤٦ - لم يُحرَز أي تقدم نحو ترسيم أو تعليم الحدود اللبنانية - السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في مناطق الحدود غير المؤكدة أو التي هي محل نزاع. وبالمثل لم يتحقق أي تقدم بشأن مسألة مزارع شبعا. وفي بيان أدلى به الممثل الدائم للبنان أمام مجلس الأمن في ١٢ تموز/يوليه، أعرب الممثل مجدداً عن استعداد بلده للعمل من أجل طي صفحة الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا وتلال كفر شوبا، مشيراً إلى أن حكومته رحبت بالتحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي اقترحتُ اعتماده في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641) ليكون نقطة انطلاق لحل تلك المسألة. ولكن أيا من إسرائيل والجمهورية العربية السورية لم يبدِ رداً على هذا الاقتراح.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

٤٧ - اتساقاً مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه (S/PRST/2016/10)، أجرت منسقتي الخاصة اتصالاتٍ مكثفة مع الأطراف اللبنانية والإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال مجموعة الدعم الدولية للبنان في بيروت، بهدف مساعدة لبنان على التغلب على الأزمة السياسية والمؤسسية التي يعاني منها. وواصلت منسقتي الخاصة عقد اجتماعات منتظمة مع ممثلي مجموعة الدعم في بيروت. وفي أعقاب اجتماع مشترك مع رئيس الوزراء سلام في ١٥ أيلول/سبتمبر، أهاب كل من منسقتي الخاصة وممثلي أعضاء مجلس الأمن

الدائمين في بيروت بجميع الأطراف اللبنانية أن تمكّن المؤسسات الحكومية من أداء عملها بكفاءة وأن تشرع في انتخاب رئيس للجمهورية، كما رحبوا باعتزام الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إجراء الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٧ في موعدها المقرر.

٤٨ - ومثلما لاحظ رئيس الوزراء سلام في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، يشهد لبنان أزمةً سياسية حادة عنوانُها الأبرز هو عجز مجلس النواب عن انتخاب رئيس للجمهورية. وأكد رئيس الوزراء أن الأزمة أدت إلى شلل شبه كامل للسلطة التشريعية وتباطؤ عمل السلطة التنفيذية، فضلا عن انعكاسها السلبي على الوضع الاقتصادي للدولة.

٤٩ - وقد داوم بعض الأطراف على وضع العراقيل السياسية وقرَنها في كثير من الأحيان بخطاب تحريضي، وهو نهج شديد الضرر إذ إنه يشجع الانقسام على أساس طائفي. ففي ٢٥ آب/أغسطس، أعلن التيار الوطني الحر مقاطعته لاجتماعات الحكومة والحوار البرلماني، وهدد بتنظيم احتجاجات حاشدة في الشوارع. واستمر الحوار المعقود بين تيار المستقبل وحزب الله وتواصلت عملية الحوار البرلماني برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري، غير أن الحوار البرلماني تعطل بعد انعقاد آخر جلساته في ٥ أيلول/سبتمبر. ولم تعقد الحكومة سوى اثني عشر اجتماعا تناول أغلبها مسائل فنية، وذلك بسبب الخلاف المعلن بين أعضائها وتهديد بعض الوزراء بالاستقالة أو بتعليق مشاركتهم في الاجتماعات.

٥٠ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، انتخب مجلس النواب اللبناني ميشيل عون، مؤسس التيار الوطني الحر، رئيساً للبنان، وعُين سعد الحريري، زعيم تيار المستقبل، رئيساً للوزراء في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب إعلان السيد الحريري في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر تأييده لترشيح السيد عون رئيسا للجمهورية. واستمر رئيس الوزراء سلام في قيادة الحكومة الحالية التي أُبقي عليها كحكومة لتصريف الأعمال ريثما يتم الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة. ولا تزال المشاورات جاريةً للتوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة وفحوى بيانها الوزاري.

٥١ - وبعد أكثر من عام من الخمول، عقد مجلس النواب اللبناني في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر جلسة تشريعية استثنائية لإقرار مشاريع قوانين مالية عاجلة علاوة على قانونٍ لإنشاء أول مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في لبنان. ولا يزال العمل جارياً للتحضير للانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٧.

ثالثا – أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٢ – داومت قوة الأمم المتحدة المؤقتة على استعراض خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى التخفيف من المخاطر، خاصة في أعقاب تحذيرات وردت إليها بشأن تهديدات أمنية، وعملت مع السلطات اللبنانية عن كثب على تنسيق تلك الخطط والتدابير. وفي منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، لا تزال التدابير الأمنية الصارمة مفروضة على التنقلات الرسمية لأفراد الأمم المتحدة التي يتعين أن تتم في ظل حراسة أمنية مسلحة. وما برحت أعمال إطلاق النار خلال التجمعات الاحتفالية والجنازات تشكل خطراً على أفراد القوة المؤقتة والسكان المحليين. وخلال أوقات اشتداد التوتر في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، عدّلت القوة المؤقتة تحركاتها بين منطقة العمليات وبيروت.

٥٣ – وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، اصطدمت مركبةٌ آلية مدرعة تابعة للقوة المؤقتة بلغم أرضي، وكانت المركبة تحمل آنذاك ٥ أفراد عسكريين تابعين للقوة. وقد وقع الحادث بينما كانت المركبة في وضعية الرجوع إلى الخلف بجانب طريق ترابية يكثر استخدامها، تقع بالقرب من قرية إبل السقي (القطاع الشرقي). وقد حمت المركبةُ المدرعة ركابها الذين نجوا من الحادث سالمين، غير أن المركبة لحق بها ضررٌ كبير. وقدمت القوات المسلحة اللبنانية الدعم في تأمين الموقع. وفي أعقاب هذا الحادث، أُوعز إلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة باستخدام الطرق الرئيسية دون سواها في تنقلاتهم داخل منطقة العمليات.

٥٤ – وواصلت القوة المؤقتة رصد الدعوى التي تنظر فيها المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أفراد يشتبه في ضلوعهم بطريق التخطيط أو التنفيذ في شن هجمات خطيرة على حفظة السلام التابعين للقوة في أعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠١١ و ٢٠١٤.

رابعا – انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٥ – في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، كانت قوة الأمم المتحدة المؤقتة تتألف من ١٠ ٥٦١ فردا عسكريا، منهم ٣٨٧ امرأة، ينتمون إلى ٤٠ بلداً مساهماً بقوات، علاوة على ٢٣٨ موظفا مدنيا دوليا منهم ٧٢ امرأة، و ٥٧٩ موظفا مدنيا وطنيا منهم ١٤٤ امرأة. وإضافة إلى ذلك، تضم القوة المؤقتة ٤٨ مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، منهم ثلاث نساء، يخضعون جميعا لإشراف القوة.

خامسا - السلوك والانضباط

٥٦ - واصلت القوة المؤقتة، بالتعاون مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، تعزيز التدابير الوقائية القائمة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. أما فريق الأمم المتحدة القطري المعني بشبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي يشدد على المساءلة وعلى اتباع نهج محوره مساعدة الضحايا عند تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فقد اجتمع لاستعراض التدابير القائمة وتقييم مخاطر وقوع مثل هذه الحوادث في لبنان. ولم يتلق أي من القوة المؤقتة ومكتب المنسقة الخاصة لشؤون لبنان ادعاءات بوقوع حوادث استغلال و/أو انتهاك جنسيين. وريثما توضع آلية مناسبة لتلقي الشكاوى، تعمل الشبكة كمنتدى فعال للتصدي لأي ادعاءات بإساءة السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، من جانب أي من أفراد الأمم المتحدة بجميع فئاتهم.

سادسا - ملاحظات

٥٧ - إنني أرحب بانتخاب مجلس النواب اللبناني رئيساً للجمهورية، وهو الأمر الذي تحقق بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها مختلف الزعماء السياسيين للتوصل إلى حل لبناني للأزمة، كما أعرب عن تهاني للسيد ميشيل عون على توليه منصب الرئاسة. وقد كان ملء شغور هذا المنصب خطوةً طال انتظارها على طريق التغلب على الأزمة السياسية والمؤسسية. ويحدوني الأمل في أن تفضي تلك الخطوة إلى تمهيد الطريق لإحراز تقدم سياسي أوسع نطاقاً في لبنان، فبدون هذا التقدم سيظل البلد يعاني من حالة الشلل التي أصابت مؤسساته. إن تشكيل حكومة موحدة وقادرة على أداء عملها وإجراءَ الانتخابات النيابية في موعدها المقرر شرطان أساسيان لتأمين مقومات النجاح والمصداقية لأي جهد يُبذل للتغلب على الأزمة الراهنة. وجوهر هذا الأمر هو حق المساءلة الذي يعود إلى المواطنين اللبنانيين ومسؤولية لبنان تجاه شركائه الدوليين. فوجود حكومة شُكلت وكُلفت بمهامها على أساس احترام الالتزام الواقع على كاهل لبنان بامتثال المبادئ والتعهدات التي يرتكز عليها استقراره ومكانته سيكون مطلباً مهماً لوضع البلد على مسار واضح مع استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وجدير بالذكر أن انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة موحدة وقادرة على أداء عملها وإجراء انتخابات نيابية بحلول أيار/مايو ٢٠١٧ عوامل ستختبر قدرة الأقطاب اللبنانية على العودة بلبنان إلى العملية الدستورية والديمقراطية وعلى استعادة الثقة في استقرار البلد على الصعيدين المحلي والدولي.

٥٨ - وفي ذلك السياق، أود أن أثني على نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، لما يبذله من جهود من أجل تعزيز الحوار السياسي. وأود أن أوجه الشكر أيضاً إلى رئيس الوزراء سلام لما أبداه من حس قيادي طوال تلك الفترة العصيبة التي عاشها لبنان دون رئيس للجمهورية، ولاستمراره بكل تفانٍ في توجيه دفة الحكومة في مرحلة حساسة تمارس فيها مهام حكومة لتصريف الأعمال. وإنني أحث الأطراف اللبنانية، كما حثها مجلس الأمن من قبل، على التقيد بدستور الدولة وميثاقها الوطني. وأهيب بجميع الزعماء اللبنانيين الالتزام بنهج الحوار البنّاء، بما في ذلك من خلال الآليات القائمة، في إطار التفاوض على اتفاق توفيقي لإنهاء الأزمة السياسية والمؤسسية في لبنان. وأحث جميع الأطراف كذلك على الامتناع عن تشجيع أي خطاب يمكن أن يؤجج التوترات السياسية أو الطائفية في هذه المرحلة الحساسة وعلى الإحجام عن الانخراط فيه.

٥٩ - وانطلاقا من التزام لبنان وإسرائيل الثابت بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أشجع الطرفين على النظر، مع منسقتي الخاصة ومع رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة وقائد قوتها، في وضع تدابير واتخاذ خطوات ترمي إلى بناء الثقة بينهما على نحو يساعد في الحفاظ على الهدوء والاستقرار اللذين سادا خلال السنوات العشر الأخيرة. وفي السياق الإقليمي الحالي الذي يخيم عليه العنف ويغيب عنه الاستقرار، أحث كلا من لبنان وإسرائيل على ألا يغفلا عن الهدف المحوري المتمثل في التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار على نحو ما يتوخاه القرار، ففي هذا الاتفاق أفضل ضمان للاستقرار في الأمد الطويل.

٦٠ - وأرحب بالهدوء النسبي الذي ظل سائدا في منطقة عمليات القوة المؤقتة وعبر الخط الأزرق، فيما يعزى في الأغلب إلى التزام كل من لبنان وإسرائيل والجهود التي يبذلها الجانبان وإلى تنسيقهما وتعاونهما الوثيق عموماً مع القوة المؤقتة. وقد ثبت على مر السنوات استقرار وصلاحية البيئة الاستراتيجية التي أنشأتها القوة المؤقتة، في ظل تعاون وثيق مع القوات المسلحة اللبنانية، في جنوب لبنان عقب اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وذلك في سياق إقليمي شهد تغيراً كبيراً.

٦١ - وأرحب بمشاركة الطرفين الإيجابية في المنتدى الثلاثي، غير أنني أهيب بهما أن يستغلا آلية الاتصال والتنسيق التابعة للقوة المؤقتة بشكل استباقي بحيث يتسنى تبادل المعلومات على نحو آني يساهم في منع حالات سوء الفهم أو ازدياد حدة التوتر على جانبي الخط الأزرق. وأثني على القوات المسلحة اللبنانية لإخطارها القوة المؤقتة في توقيت مناسب باعتزامها إجراء مناورات عسكرية، وهو ما مكّن البعثة من التواصل بشكل فعال مع جيش الدفاع الإسرائيلي وسمح لها بنشر أفرادها في المنطقة. ويكتسي ذلك أهمية كبيرة في ضوء

تفاقم التوتر في المنطقة من جراء الأعمال التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الجنوب من الخط الأزرق. وأهيب بجيش الدفاع الإسرائيلي أن يستخدم قنوات الاتصال التي توفرها القوة المؤقتة أفضل استخدام لتمكينها من الاتصال بالقوات المسلحة اللبنانية والقيام بما تقتضيه الضرورة لمنع تصاعد التوتر في المناطق الحساسة الواقعة على طول الخط الأزرق.

٦٢ - وإنني أشعر بالتفاؤل لاستمرار تعاون الطرفين مع القوة المؤقتة في وضع علامات مرئية على طول الخط الأزرق. وأهيب بكلا الجانبين أن يضع الأهمية الاستراتيجية لهذه العملية نصب عينيه لما لها من دور في الحفاظ على وقف الأعمال العدائية. فالاحترام التام للخط الأزرق عامل حاسم للمحافظة على الهدوء والاستقرار في المنطقة، ولا يمكن القبول بأي انتهاك متعمد لهذا الخط.

٦٣ - ويستمر احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقةٍ متاخمة له إلى الشمال من الخط الأزرق، فيما يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأود أن أذكر السلطات الإسرائيلية مرة أخرى بالتزامها، وفقا للقرار المذكور، بسحب قواتها المسلحة من المنطقة، وأحثها على العمل مع القوة المؤقتة عن كثب من أجل تحقيق تلك الغاية.

٦٤ - ولا زلتُ أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار إسرائيل في انتهاك المجال الجوي اللبناني بشكل يومي تقريبا، في تجاهلٍ تام لسيادة لبنان ولأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأهيب بحكومة إسرائيل مرة أخرى أن توقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية.

٦٥ - وتقع مسؤولية ضمان سلامة أفراد القوة المؤقتة وأمنهم على عاتق حكومة لبنان بصفتها الحكومة المضيفة. وإنني أرحب بالعلاقة الإيجابية عموما القائمة بين القوة المؤقتة والسكان المحليين وبالجهود المنسقة التي تبذلها البعثة والقوات المسلحة اللبنانية للتواصل مع المجتمعات المحلية والتوعية بحق القوة في حرية التنقل في جميع أنحاء منطقة العمليات واحتياجها لذلك.

٦٦ - لقد كان انفجار لغم في مركبة تابعة للقوة المؤقتة تذكيرا صارخا بالمخاطر الطويلة الأمد للألغام المزروعة إبان نزاعات سابقة. ويبرز هذا الحادث أهمية توافر المعدات الكافية للقوات، وهو ما أنقذ الأرواح في الحالة المذكورة.

٦٧ - وأود أن أؤكد مجدداً أهمية استمرار التعاون الوثيق بين القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتعتبر مواصلةُ تعزيز قدرة القوات المسلحة

اللبنانية على الاضطلاع في البر وفي البحر بالمهام الموكَل إليها تنفيذها في منطقة عمليات القوة المؤقتة بموجب القرار أولويةً استراتيجية.

٦٨ - وجدير بالذكر أن اعتماد أي من الطرفين خطاب التهديد باستخدام القوة أمرٌ يقوض الهدوء والاستقرار النسبيين اللذين سادا بين لبنان وإسرائيل في السنوات العشر الماضية، فهو خطاب لا يؤدي إلا لتفاقم التوتر أو إساءة تقدير الأمور مما قد يفضي إلى نشوب النزاع. ويتعارض هذا الخطاب أيضاً مع الحاجة إلى تجاوز الوضع الراهن الذي يتسم بالهشاشة. وإن إقرار حزب الله علانية بحيازته ترسانة متنامية من الأسلحة المتطورة يدعي الحزب أنه يتلقاها من جمهورية إيران الإسلامية وأنها تشكل رادعاً لأي عدوان إسرائيلي محتمل، لهو أمر يتعارض مع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويظل باعثاً على الانزعاج الشديد. ولسوف يكون من الحيوي أن يُكفل تناول مسألة استراتيجية الدفاع الوطنية وغيرها من العناصر المعلقة التي نص عليها القرار في إطار الحوار الوطني. ولقد تأخر أيضاً تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني المذكور، وتحديداً القرارات المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وفتح - الانتفاضة.

٦٩ - والآن وقد مرت عشر سنوات على اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ومع استمرار خطر الإرهاب، تتأكد الحاجة إلى تعزيز القوات المسلحة اللبنانية بتقديم المساعدة الفعالة إليها. وبينما تتنافس الجهات المسلحة من غير الدول على تقويض أسس الاستقرار الإقليمي في جميع أنحاء المنطقة، تظل القوات المسلحة اللبنانية ركيزة من ركائز الاستقرار في لبنان وأداة رئيسية لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. ولذلك، فإنني أرحب بتوافق مختلف الأطياف السياسية اللبنانية على دعم دور الجيش والأجهزة الأمنية. ولكن القوات المسلحة اللبنانية لا تزال تنوء بأعباء تنهك قدراتها. وإنني أرحب بالمساعدة المقدمة على الصعيد الثنائي إلى القوات المسلحة اللبنانية باعتبارها علامةً على الثقة في دور تلك القوات، وأشجع الشركاء الدوليين على الحفاظ على استثمارهم من خلال تقديم الدعم المستمر لخطة تطوير قدرات القوات المسلحة اللبنانية، بما في ذلك تعزيز وجودها في جنوب لبنان على النحو المحدد في الحوار الاستراتيجي، ولمجالات التعاون المدني - العسكري وحقوق الإنسان.

٧٠ - ولا يزال القلق يساورني إزاء استمرار وجود أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، فيما يشكل خرقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فوجود الأسلحة الصغيرة أو إطلاق النار من الأسلحة الصغيرة في منطقة العمليات، بما في ذلك أثناء المناسبات الاحتفالية، لا يعتبر انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فحسب، بل هو يشكل أيضا خطراً

على السكان وعلى أفراد القوة المؤقتة. وإنني أهيب بحكومة لبنان، التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية في هذا الشأن، أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة عدم وجود أفراد مسلحين غير مأذون بهم أو معدات أو أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة.

٧١ - وأرحب بالتشريع المتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، تضم آلية وقائية وطنية لمناهضة التعذيب. فهذه خطوة هامة صوب تحقيق مزيد من المساءلة والشفافية وتحسين الامتثال لمعايير حقوق الإنسان. وبالنظر إلى الصلة المعروفة بين انتهاكات حقوق الإنسان ومخاطر تغذية نزعة التطرف، أشجع القوات المسلحة اللبنانية والسلطات اللبنانية على ضمان أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب وغيرها من التدابير الأمنية متسقةً مع واجبات الدولة، بما فيها واجباتها في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٧٢ - وإنني أُدين مشاركة مواطنين لبنانيين في النزاع السوري فيما يشكل خرقاً لسياسة النأي بالنفس التي اتفقت عليها جميع الأحزاب السياسية اللبنانية. فالتدخل العسكري لحزب الله وغيره من العناصر اللبنانية يعرض لبنان لخطر جسيم في وقت ينبغي فيه أن تتضافر جميع الجهود من أجل حماية البلد من عواقب الأزمات الإقليمية. ولذلك أكرر دعوتي حزب الله وجميع الأطراف اللبنانية إيقاف أي مشاركة لهم في النزاع السوري. فالتقيد بسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان عملاً بإعلان بعبدا يظل هو المسار الوحيد الصالح للبلد في البيئة الإقليمية الحالية.

٧٣ - كما أُدين تنقل المقاتلين ونقل العتاد الحربي عبر الحدود اللبنانية - السورية، فيما يشكل خرقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك أعمال القصف وإطلاق النار على المناطق الحدودية اللبنانية انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية. فإن عدم ترسيم الحدود اللبنانية - السورية أو تعليمها ليس مبرراً لانتهاك أي طرف من الأطراف للسيادة اللبنانية. وأهيبُ بجميع الأطراف المعنية أن تكف عن انتهاك الحدود وأن تحترم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٧٤ - وأشعر بقلق بالغ إزاء تردي الحالة في الجمهورية العربية السورية وتداعياتها الخطيرة على مستقبل الاستقرار في لبنان. ولا يمكن اعتبار استقرار لبنان أمراً مسلماً به. فانتفاء القدرة على تبين ما سينتهي إليه النزاع في الجمهورية العربية السورية على وجه اليقين يعرض لبنان لخطر السقوط ضحيةً لهذه الأزمة الإقليمية بالتبعية ويزيد من إلحاح الحاجة إلى حمايته من عواقبها.

٧٥ - إن خطر تفشي نزعة التطرف بين قطاعاتٍ من المواطنين اللبنانيين ومن اللاجئين، إلى جانب توافر الأسلحة في البلد بشكل خارج عن سيطرة الدولة، يشكل تهديداً للاستقرار في لبنان. فحيازة الأسلحة النارية بصورة غير قانونية تشكل تهديدا لأمن مواطني لبنان وتقوِّض سيادة القانون في البلد. وأود أن أذكّر الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي تقتضي منها منع بيع الأسلحة غير المأذون بها أو ما يتصل بها من عتاد إلى أي كيان أو فرد في لبنان، أو تزويده بها.

٧٦ - وأرحب بقرار الحكومة التعاون مع الأمم المتحدة على وضع خطة عمل وطنية من أجل منع التطرف العنيف في لبنان. وتمشياً مع خطة العمل التي وضعتُها لمنع التطرف العنيف، ستواصل منسقتي الخاصة وأسرة الأمم المتحدة في لبنان المشاركة في تلك المبادرة التي أشجع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على دعمها لتكون استثمارا في منع نشوب النزاع في المنطقة.

٧٧ - وبعد نجاح الانتخابات البلدية التي انعقدت في شهر أيار/مايو الماضي، أشعر بالتفاؤل إزاء استعداد الحكومة المبدئي لاتخاذ خطوات من أجل كفالة إجراء الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٧ في موعدها المقرر، وفقا لأحكام الدستور. فبعد تأجيل تلك الانتخابات مرتين متتاليتين، يستحق شعب لبنان أن تتاح له فرصة ممارسة حقه الديمقراطي في انتخاب ممثليه. وأشجع بشدة تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات وتمثيلها فيها تمثيلا فعالا بأعلى نسبة تصويت ممكنة. وتظل الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة تقنية على النحو الذي تطلبه الحكومة اللبنانية.

٧٨ - إن الاستقرار السياسي والاقتصادي للبنان مسألة تهم الجميع على الصعيدين الإقليمي والدولي وتتطلب اهتماما جماعيا لا ينقطع. وإني أرحب بوحدة الصف التي ما انفك مجلس الأمن يبديها في مساعيه إلى النأي بلبنان عن الأزمات الإقليمية. كما أرحب بالنشاط القطري المستمر لمجموعة الدعم الدولية للبنان في بيروت، وأحث المجموعة على أن تظل على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إلى لبنان. وأشجع أيضاً الشركاء الإقليميين، بمن فيهم المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، على استغلال نفوذهم بصورة بنّاءة للمساعدة على حماية لبنان من تداعيات النزاعات الإقليمية.

٧٩ - وإثر تبادل للرسائل بيني وبين رئيس الوزراء سلام بشأن طلب لبنان إليّ أن أبذل المساعي الحميدة من أجل المساعدة على تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل، أجرت منسقتي الخاصة الاتصالات مع جميع الأطراف المعنية. وإنني أشجع كلا من لبنان وإسرائيل على النظر في هذه المسألة باعتبارها فرصةً للتوصل لما يحقق لهما

المنفعة المتبادلة في استغلال موارد النفط والغاز في المناطق البحرية وبوصفها تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة بين البلدين.

٨٠ - وأرحب باستمرار توفير الجهات المانحة مستوى عالياً من الدعم للبنان من أجل مساعدته على التصدي لأثر الأزمة السورية، غير أنني أشدد على ضرورة الحفاظ على استمرارية هذا الدعم. فلبنان حبيس الجبهة الأمامية لنزاع ستترتب عليه عواقب طويلة الأجل تؤثر في اقتصاده وبناه التحتية وتركيبته الديموغرافية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله اتساقاً مع التعهدات المقدمة حتى الآن. ولئن كانت المجتمعات المحلية المضيفة قد تفانت في تقديم المساعدة إلى اللاجئين بشكل أثار الإعجاب، فإن مسؤولية التصدي لتلك الأزمة هي في الواقع مسؤولية جماعية. وكما اجتمع قادة العالم في الجمعية العامة لمناقشة مسألة اللاجئين والمهاجرين الشديدة الإلحاح، أدعو جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك دول المنطقة، أن تعزز مساعدتها لمعاونة لبنان على تحمل آثار الأزمة.

٨١ - ولا يزال القلق البالغ يساورني إزاء تعنت الخطاب فيما يتعلق بوجود اللاجئين في لبنان، بما في ذلك من جانب بعض ممثلي الحكومة تعليقاً منهم على عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم. إن موقف الأمم المتحدة في هذا الشأن ثابتٌ لم يتغير، وهو يتمثل في أنَّ اللاجئين السوريين ينبغي أن يعودوا إلى الجمهورية العربية السورية عندما تغدو الظروف مواتية لذلك أو أن يعاد توطينهم في بلد ثالث. وينبغي ألا يُتوقع من البلدان المضيفة أن توطّن اللاجئين فيها بشكل دائم. وسوف تقوم الأمم المتحدة بحشد الدعم للعائدين إلى الوطن، عندما تسمح الظروف بذلك. وإنني أحث الحكومة على التنديد علناً بردود الفعل المعادية للأجانب التي تصور اللاجئين على أنهم يشكلون تهديدا للبلد.

٨٢ - وأرحب بقرار الحكومة استعراض الإطار الذي ينظم قدرة اللاجئين السوريين على الانضمام إلى سوق العمل. وهناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لتيسير خلق فرص العمل للبنانيين والسوريين على السواء. وأحث حكومة لبنان على إعفاء السوريين بصورة مؤقتة من رسوم الإقامة حسبما جاء في إعلان النوايا الصادر عنها. فإحراز تقدم في هذه المسألة سيكون ذا أهمية حاسمة للتنفيذ الناجح لالتزامات لندن.

٨٣ - وأرحب بالتعاون القائم بين السلطات اللبنانية وفصائل المخيمات الفلسطينية لضمان الأمن المستمر في المخيمات. وقد اشتدت أكثر من أي وقت مضى الحاجةُ إلى تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بإيجاد حل لقضية اللاجئين في سياق تسوية سلمية شاملة وعادلة. ولا يزال العجز الهيكلي في موارد الأونروا مدعاةً

للانزعاج الشديد. وإنني أكرر دعوتي إلى الجهات المانحة أن تقدم قدراً أكبر من الدعم إلى الوكالة لتمكينها من مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل فعال.

٨٤ - إن المجتمع الدولي مدينٌ للبنان بالشكر والعرفان لما أبداه، حكومةً وشعبا، من سخاء نادر في استضافة هذا العدد غير المسبوق من اللاجئين الفارين من ويلات الحرب في الجمهورية العربية السورية. ومن المسلم به عموماً أن لبنان، هذا البلد المضيف للاجئين الذي يعد نموذجاً للتعددية والتعايش والديمقراطية في منطقة يمزقها الصراع الطائفي، هو بلد يخدم صالح البشرية جمعاء. بيد أن نموذج لبنان يعاني من الضعف السياسي ومن الهشاشة إزاء الصدمات الخارجية. وفي ديناميات النزاع الخطيرة في الجمهورية العربية السورية ما يحتّم على المجتمع الدولي أن يساعد دونما كلل على تعزيز أمن لبنان واستقراره. وبالمثل، يقتضي القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) منّا أن نسعى، بصورة جماعية، إلى المضي قدما بتنفيذه. والآن وقد انقضت عشر سنوات من الهدوء النسبي على طول الخط الأزرق، أصبح للبنان وإسرائيل مصلحة والتزام مشتركان يمليان على الجانبين أن يتخذا الخطوات اللازمة لتجاوز وضع الردع المتبادل الذي يتسم بهشاشته وجموده. ومن المرجح أن كلا الجانبين سيجني من التنفيذ الكامل للقرار فوائد تفوق ما كان له أن يكسبه إذا ما استمرت العمليات العسكرية على الحدود بين البلدين لمدة عشر سنوات أخرى. وسيكون إحراز التقدم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من العناصر المحورية لإنهاء النزاع في المنطقة والتوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

٨٥ - وأود أن أعرب عن تقديري المستمر لجميع البلدان المساهمة بقوات وعتاد في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي فريق مراقبي لبنان. كما أرحب برئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة وقائد قوتها، اللواء مايكل بيري من أيرلندا، الذي التحق بالبعثة في الآونة الأخيرة متمنياً له النجاح، وأثني على العمل الذي يقوم به الأفراد العسكريون والمدنيون في البعثة. وأتوجه بالشكر لمنسقتي الخاصة لشؤون لبنان، السيدة سيغريد كاغ، وموظفي مكتبها لما يبذلون من جهود.